التوصيات

١-مراجعة سلسلة شركات التوريد بما في ذلك الاتفاقات المخصصه للتوزيع، لانشاء صيغة لمعالجة الاستيراد الرمادي كالسماح للشخص بإخراج قطعتين من منتج معين بالرحلة الواحدة وهذا ماتم فعلاً في هونغ كونغ للحد من السوق الرمادي لحليب الاطفال .

٢-وضع شروط للحد من قدرة البائعين في السوق الرمادية عبر تقديم ضمانات بشروط خاصة كان تكون خدمات الدعم متوفرة فقط في مراكز الشراء الأصلي.

٣- إنشاء برنامج للاستخبارات التسويقية على سبيل المثال جمع المعلومات عن مصدر النشاط السوق الرمادية من خلال المصادر الداخلية والخارجية (موظفي المبيعات، والكيانات ذات الصلة الموجودة في البلدان الأخرى، والبائعين) والعمل على فرض غرامات عليهم او مقاضاتهم من قبل الشركة المصنعة .

٤-تثقيف المستهلكين حول الاختلافات بين السلع في السوق الرمادية والسلع المباعة من قبل المراكز المرخصة على سبيل المثال توضيح الاختلاف في التعبئة والتغليف أو عدم وجود الضمان الا من قبل الصانع الأصلي ، اذ يجب ان يوضح ان خصائص المنتج في السوق الرمادية تختلف عن تلك المرخص بسبب تدخل التجار باحداث فروق في المنتج ليسهل بيعه في الاسواق كاختلاف المظهر الخارجي اوعدم وجود اكسسوارات او اجهزة مكملة للجهاز الاصلي .

٥- اتخاذ الخطوات اللازمة لتسجيل العلامات التجارية وحقوق النشر، فضلاً عن تسجيل العلامة التجارية وتبني قوانين تطبق من قبل الجمارك وحماية الحدود (CBP) وتثقيف الزبائن للابلاغ عن الانتهاكات الخاصة ببيع المنتج على الانترنت من قبل غير المرخصيين ، على سبيل المثال تباع الأوراق المالية لبعض الشركات العامة غير المدرجة أو غير المتداولة في أي بورصة أمريكية أو حتى خارج البورصة في الأسواق غير المنظمة والتي هي صورة من صور السوق الرمادي، فالأوراق المالية في الأسواق الرمادية لا يوجد من يحدد سعرها كما ان عطاءات وعروض المستثمرين لا يتم جمعها في مركز معين و بالتالي تنعدم الشفافية في السوق مما يصعب تنفيذ الأوامر بفعالية .